

الجمهورية التونسية  
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE



وزارة المالية  
MINISTÈRE DES FINANCES



# 2022

مشروع قانون  
المالية التعديلي

ديسمبر 2022

## الفهرس

1	الفهرس
2	قائمة الجداول
3	قائمة الرسوم البيانية
4	تقديم
6	تذكير بأهم فرضيات وتوازن قانون المالية الأصلي
8	تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2022
8	1. مداخيل ميزانية الدولة
12	2. نفقات ميزانية الدولة
14	3. عجز الميزانية والتمويل
14	4. حجم الدين العمومي
16	تحيين ميزانية الدولة لسنة 2022
16	1. تحيين فرضيات التوازن
16	2. مداخيل ميزانية الدولة
21	3. نفقات ميزانية الدولة
27	4. عجز الميزانية
28	5. حاجيات وموارد التمويل
30	6. حجم الدين العمومي

## قائمة الجداول

- جدول عدد 1: المداخل الجبائية ..... 11
- جدول عدد 2 : المداخل غير الجبائية والهبات ..... 12
- جدول عدد 3: توازن ميزانية الدولة..... 15
- جدول عدد 4: عائدات المساهمات ..... 20
- جدول عدد 5: منحة دعم المحروقات ..... 24
- جدول عدد 6: حاجيات التمويل..... 28
- جدول عدد 7: تأثير الزيادة في العملات الأجنبية مقابل الدينار على خدمة الدين ..... 29
- جدول عدد 8: موارد الإقتراض ..... 30
- جدول عدد 9: تطور حجم الدين العمومي وهيكلته..... 31
- جدول عدد 10: هيكله حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات الرئيسية..... 31
- جدول عدد 11: توازن ميزانية الدولة للفترة 2020-2022..... 32
- جدول عدد 12: عمليات الخزينة للفترة 2020-2022 ..... 33

## قائمة الرسوم البيانية

- رسم بياني عدد 1: نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية 2022 ..... 8
- رسم بياني عدد 2: نسبة إنجاز الأداءات المباشرة من قانون المالية 2022 ..... 9
- رسم بياني عدد 3: تطور النفقات إلى موفى سبتمبر 2022 ..... 13
- رسم بياني عدد 4: نسبة الإنجاز إلى موفى سبتمبر 2022 ..... 13
- رسم بياني عدد 5: هيكله حجم الدين العمومي ..... 14
- رسم بياني عدد 6 : تحيين موارد ميزانية الدولة لسنة 2022 ..... 17
- رسم بياني عدد 7: هيكله المداخل الجبائية المحينة لسنة 2022 ..... 19
- رسم بياني عدد 8: المداخل غير الجبائية والهبات المحينة لسنة 2022 ..... 21
- رسم بياني عدد 9: تطور نفقات التأجير ..... 22
- رسم بياني عدد 10: تطور نفقات دعم المحروقات ..... 23
- رسم بياني عدد 11: العوامل المساهمة في الترفيع في دعم المحروقات ..... 24
- رسم بياني عدد 12: تطور نفقات الدعم منذ سنة 2010 ..... 25
- رسم بياني عدد 13 : العوامل المساهمة في الترفيع في النفقات ..... 27
- رسم بياني عدد 14: تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي ..... 28
- رسم بياني عدد 15: تطور حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي ..... 31

## تقديم

في ظل المستجدات الاستثنائية على الساحة العالمية مع مطلع سنة 2022 والمتمثلة في اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية التي عرقلت التعافي من جائحة كوفيد-19 وتبعاتها وأصابت الآفاق الاقتصادية العالمية بانتكاسة جديدة. ارتفعت معدلات التضخم في أغلب البلدان نتيجة لارتفاع أسعار النفط والمواد الأساسية كما ارتفعت حالة عدم اليقين التي أفرزتها التحديات الجيوسياسية، مما أفضى إلى مراجعة النمو العالمي بما في ذلك النمو في الاتحاد الأوروبي الشريك الأساسي لتونس.

وكسائر بلدان العالم، تأثر الاقتصاد الوطني من الأزمة الروسية-الأوكرانية حيث أدت هذه الأخيرة إلى ضغوطات إضافية على توازنات المالية العمومية بالعلاقة مع الارتفاع الحاد في أسعار النفط والمواد الأساسية في الأسواق العالمية، إضافة إلى إرباك سلاسل التوريد وانتظام تزويد السوق الداخلية بالمواد الأساسية. كما نتج عن هذه الأزمة تدهورا على مستوى الميزان التجاري وضغوطات متزايدة على أسعار الصرف وارتفاع كلفة التداين بنسبة فائدة متغيرة.

وبناء على تطور الظرف الاقتصادي وعلى نسق تنفيذ ميزانية الدولة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 بات من الضروري مراجعة الفرضيات المعتمدة عند اعداد قانون المالية لسنة 2022 خاصة المتعلقة بالنمو وأسعار النفط والمواد الأساسية وسعر صرف أهم العملات الأجنبية خاصة الدولار، وإقرار قانون مالية تعديلي لسنة 2022. وعلى هذا الأساس، تم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2022 وفقا لما يلي:

- **مراجعة نسبة النمو بالأسعار القارة من 2.6% مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 2.2%.**
- **مراجعة فرضية سعر برميل النفط من 75 دولار للبرميل مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 100.5 دولار للبرميل.**
- **تطور الموارد الذاتية للميزانية لكامل سنة 2022 بنسبة 22.6% مقابل نسبة تطور بـ 12.1% مبرمجة بقانون المالية الأصلي أي زيادة بـ 2512 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2022، متأتية من مداخيل جبائية لحد 949 م.د ومداخيل غير جبائية لحد 908 م.د وهبات لحد 655 م.د.**

▪ **ارتفاع نفقات الميزانية دون اعتبار تسديد أصل الدين بـ 3748 م.د** مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي لسنة 2022 متأية أساسا من:

- **زيادة بـ 4737 م.د في نفقات دعم المحروقات** لتبلغ 7628 م.د مقابل 2891 م.د مقدرة أوليا، ويعزى ذلك خاصة إلى تحيين معدل سعر برميل النفط في حدود 100.5 دولار للبرميل لكامل السنة عوضا عن 75 دولار للبرميل مقدرة أوليا وعدم تفعيل التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المواد البترولية شهريا وبصفة منتظمة خلال الفترة المنقضية من سنة 2022 كما هو مبرمج بقانون المالية.
- **زيادة بـ 258 م.د في نفقات التأجير** نتيجة خاصة لإقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية بداية من أكتوبر 2022، لتبلغ كلفة نفقات التأجير 21832 م.د (جزء منها يقدر بـ 279 م.د سيتم ترسيمه بقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة وبذلك سيبلغ حجم النفقات المرسمة بقسم نفقات التأجير ما قيمته 21553 م.د) مقابل 21573 م.د مقدرة أوليا.
- **زيادة بـ 227 م.د بعنوان فائدة الدين العمومي.**
- **اقتصاد في بقية بنود نفقات الميزانية بـ 1474 م.د** تهم خاصة النفقات ذات الصبغة التنموية لحد 913 م.د ونفقات التسيير لحد 147 م.د.

وتبعاً لما تقدم ينتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدولة لكامل سنة 2022 إلى أهم النتائج المحينة التالية:

- **ارتفاع حجم الميزانية بنسبة 6.2%** مقارنة بقانون المالية الأصلي ليلغ 60820 م.د مقابل 57291 م.د مقدر أوليا و 55033 م.د مسجل سنة 2021.
- **نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 8.3% مقابل 5.3% مقدرة أوليا.**
- **نسبة خدمة الدين من الميزانية في حدود 23.6% مقابل 25.0% مقدرة أوليا.**
- **مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود -7.7%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل -6.7% تم إقراره بقانون المالية الأصلي و -7.7% مسجل سنة 2021.
- **نسبة المديونية في حدود 80.2%** من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 79.9% مسجلة في سنة 2021.

## تذكير بأهم فرضيات وتوازن قانون المالية الأصلي

تم تقدير حجم ميزانية الدولة لسنة 2022 بـ 57291 م.د أي بزيادة 3.2% أو 1771 م.د مقارنة بالنتائج المحينة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021.

واعتمدت هذه التقديرات بالخصوص على الفرضيات والمعطيات التالية:

- النتائج المتوقعة لسنة 2021 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2022 الذي توقع نسبة نمو اقتصادي في حدود 2.6%،
- اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2021 لسعر صرف الدولار لكامل سنة 2022،
- اعتماد معدل سعر برميل النفط في حدود 75 دولار مقابل معدل 70 دولار تمّ على أساسه إعداد الميزانية التعديلية لسنة 2021،
- الانطلاق في تفعيل عدة إصلاحات اقتصادية وجبائية للحد من انزلاق المالية العمومية.
- تعبئة 300 م.د بعنوان مداخيل المصادرة والتخصيص.
- مواصلة خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية قصد تبسيط النظام الجبائي وتخفيف العبء الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية،
- تدعيم تعبئة موارد الدولة الذاتية وذلك من خلال دعم مجهود استخلاص موارد الدولة وتعبئة الموارد المالية اللازمة للدولة من استخلاصات فورية أو مثقلة أخذنا بعين الاعتبار لوضعية المؤسسات المتضررة من الجائحة الصحية.
- الترفيع في أسعار مواد الاختصاص (التبغ).
- رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 21573 م.د وذلك باعتماد فرضية عدم إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور من ناحية وإقرار برنامج للإحالة على التقاعد قبل السن القانونية من ناحية أخرى.
- رصد 1987 م.د بعنوان نفقات التسيير.
- تخصيص مبلغ 7262 م.د للدعم، منها نفقات لدعم المحروقات والكهرباء في حدود 2891 م.د وذلك باعتماد فرضية تفعيل التعديل الآلي للأسعار.
- رصد 7005 م.د لنفقات التدخلات الأخرى وذلك باعتبار مبلغ 192 م.د كلفة برنامج التقاعد المبكر.
- رصد 4183 م.د لنفقات الاستثمار.
- تسديد 4326 م.د بعنوان نفقات التمويل (فائدة الدين).

وتبعاً لما سبق ذكره، اتسمت ميزانية الدولة بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 أساساً بالخصائص التالية:

- تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 25.4%.
- بلوغ مناب الموارد الذاتية نسبة 67.4% من جملة موارد الدولة مقابل 62% متوقعة لسنة 2021.
- تسجيل حوالي 45.7% كمناب للأجور من نفقات الميزانية و 15.6% من الناتج المحلي الإجمالي و 55.9% من جملة الموارد الذاتية مقابل 43.9% و 10.3% و 46.8% على التوالي سنة 2010.
- ارتفاع حجم الدعم إلى 15.4% من جملة التّفقات و 18.8% من جملة مداخل الميزانية و 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما استدعى حاجيات تمويل في حدود 18673 م.د.
- بلوغ حجم الدين العمومي المقدر بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 مستوى 114142 م.د وهو ما يمثل 82.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

## تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2022

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2022، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، إلى تسجيل النتائج التالية:

### 1. مداخيل ميزانية الدولة

بلغت المداخيل الجمالية لميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2022 ما قدره 28253 م.د أي زيادة بـ 4763 م.د أو 20.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 ونسبة إنجاز مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 في حدود 73.2%.

ويبين الرسم التالي نسب الإنجاز مقارنة بقانون المالية لسنة 2022 حسب طبيعة المداخيل:

رسم بياني عدد 1: نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية 2022



### أ. المداخيل الجبائية

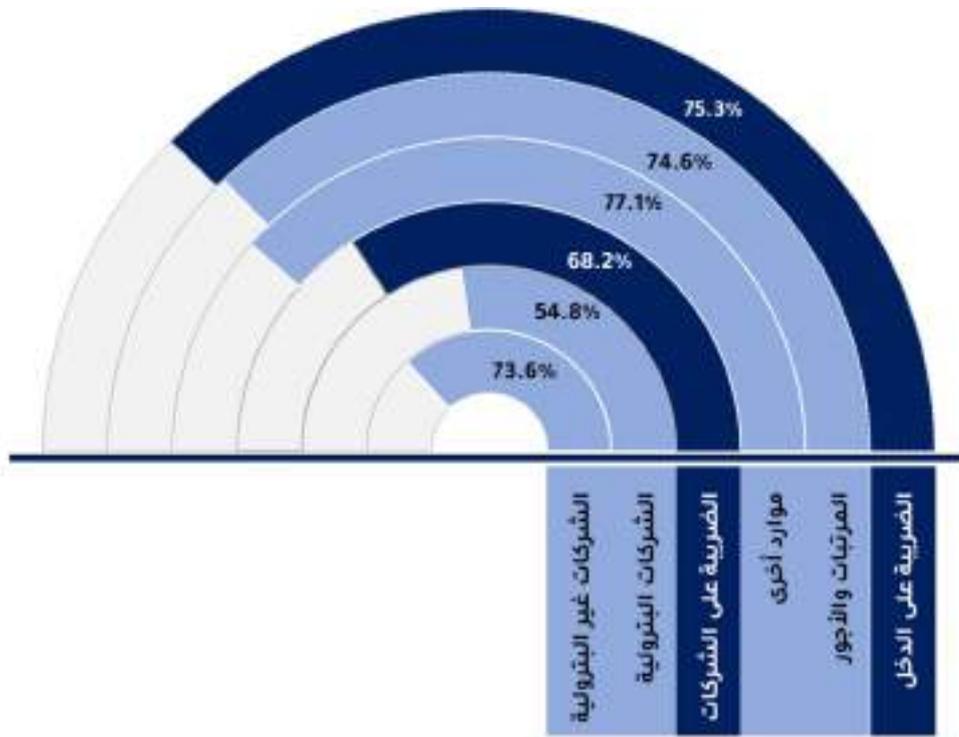
بلغت المداخيل الجبائية إلى موفى سبتمبر 2022 ما قدره 25926 م.د مسجلة بذلك تطورا بـ 17.1% أو زيادة بـ 3783 م.د ونسبة إنجاز في حدود 73.9% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 ويفسر هذا التطور خاصة بـ:

- ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 7.4% أو 520 م.د بالعلاقة خاصة مع مردود العفو الجبائي والإجراءات الجبائية التي تم اقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 على غرار إحكام مراقبة الأشخاص الخاضعين للأنظمة التقديرية.
- ارتفاع مردود الضريبة على الشركات البترولية بنسبة 68.4% أو 250 م.د بالعلاقة خاصة مع ارتفاع أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية وارتفاع سعر صرف الدولار

الأمريكي مقابل الدينار، مع الإشارة إلى أن المبلغ المسجل من مردود الضريبة على الشركات البترولية إلى موفى سبتمبر 2021 يتضمن جزءا بعنوان سنة 2020 في حدود 75 م.د، ودون اعتبار هذا المبلغ يرتفع مردود الضريبة بنسبة 111.9% مقارنة بموفى سبتمبر 2021.

- تطور مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 19.8% أو 341 م.د إلى موفى سبتمبر 2022 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة نتيجة تطور مجهود الإستخلاص ومردود العفو الجبائي.

رسم بياني عدد 2: نسبة إنجاز الأداءات المباشرة من قانون المالية 2022



وفيما يتعلق بالأداءات غير المباشرة فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 20.5% أو 2672 م.د إلى موفى سبتمبر 2022 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية، وتتأتى هذه الزيادة من الاستخلاصات بالنظام الداخلي لحد 1313 م.د ومن الاستخلاصات الموظفة على التوريد لحد 1359 م.د.

وتتميز الأداءات غير المباشرة إلى موفى سبتمبر 2022 بتحسن مردود جل الأداءات والضرائب على غرار:

- مردود المعاليم الديوانية بنسبة 31.0% أو 319 م.د لتبلغ 1345 م.د مقابل 1026 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية وذلك بالعلاقة مع ارتفاع قيمة الواردات بالنظام العام دون الطاقة بنسبة 25.9% في موفى سبتمبر 2022 بالإضافة إلى مراجعة المعاليم الديوانية الموظفة على المنتجات الإستهلاكية أو التي لها مثيل مصنوع محليا.
- مردود الأداء على القيمة المضافة بنسبة 17.3% أو 1118 م.د ليلبغ 7581 م.د مقابل 6463 م.د في نفس الفترة من السنة الفارطة مردّه أساسا ارتفاع قيمة الواردات من ناحية ومردود العفو الجبائي والإجراءات الجبائية من ناحية أخرى والمتمثلة أساسا في:
  - ✓ حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التجارة الدولية ولمؤسسات الخدمات المصدرة،
  - ✓ إخضاع تجارة التفصيل للمشروبات الكحولية والخمور والجمعة للأداء على القيمة المضافة.
- مردود معلوم الاستهلاك بنسبة 11.8% أو 278 م.د ليلبغ 2632 م.د مقابل 2354 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى الزيادة خاصة من معلوم الإستهلاك على التبغ (151 م.د) ومعلوم الإستهلاك على المحروقات (48 م.د) ومعلوم الإستهلاك على السيارات (44 م.د)
- مردود الأدعاءات والمعاليم الأخرى بنسبة 30.3% أو 957 م.د لتبلغ 4114 م.د مقابل 3157 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية. وتتأتى الزيادة خاصة من إدراج المداخل المتأتية من المساهمة الظرفية التضامنية المدرجة سابقا بعائدات الضريبة على الدخل والشركات ضمن الحساب الخاص "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي والبالغة 489 م.د في موفى سبتمبر 2022 والمحدث بقانون المالية لسنة 2022، بالإضافة إلى إجراءات جبائية تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 على غرار:
  - ✓ مراجعة نسبة المعلوم للمحافظة على البيئة،
  - ✓ إحداث معلوم طابع جبائي على تذاكر البيع المسلمة من قبل المغازات التجارية والمستغلين لعلامة تجارية أجنبية،
  - ✓ تحيين تعريف معلوم التسجيل القار ومبلغ أتاوة البحث،
  - ✓ تحيين تعريف معلوم الجولان.

ويُلخص الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية:

جدول عدد 1: المداخيل الجبائية

2022			2021		2020	بحساب م.د
نسبة الإنجاز / ق.م	موفى سبتمبر	ق.م <sup>(1)</sup>	كامل السنة	موفى سبتمبر		
<b>73.3%</b>	<b>10254</b>	<b>13987</b>	<b>12681</b>	<b>9143</b>	<b>12068</b>	<b>الأداءات المباشرة</b>
	<b>12.2%</b>	<b>5.9%</b>	<b>5.1%</b>	<b>4.1%</b>	<b>-4.6%</b>	
75.3%	7571	10054	9485	7050	8945	الضريبة على الدخل
54.8%	616	1123	800	366	510	الضريبة على الشركات البترولية
73.6%	2068	2811	2396	1727	2613	الضريبة على الشركات غير البترولية
<b>74.3%</b>	<b>15672</b>	<b>21104</b>	<b>17724</b>	<b>13000</b>	<b>15079</b>	<b>الأداءات غير المباشرة</b>
	<b>20.5%</b>	<b>19.9%</b>	<b>17.5%</b>	<b>23.6%</b>	<b>-7.2%</b>	
72.5%	1345	1856	1420	1026	1228	المعاليم الديوانية
76.0%	7581	9976	8765	6463	7201	الأداء على القيمة المضافة
67.0%	2632	3930	3203	2354	2889	معلوم الاستهلاك
77.0%	4114	5341	4336	3157	3761	أداءات و معاليم أخرى
<b>73.9%</b>	<b>25926</b>	<b>35091</b>	<b>30405</b>	<b>22143</b>	<b>27147</b>	<b>جملة المداخيل الجبائية</b>
	<b>17.1%</b>	<b>13.9%</b>	<b>12.0%</b>	<b>14.7%</b>	<b>-6.1%</b>	

## ب. المداخيل غير الجبائية والهبات

بلغت المداخيل غير الجبائية والهبات المستخلصة إلى موفى سبتمبر 2022 ما قدره 2327 م.د مقابل 1347 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 أي زيادة بـ 72.7% أو 980 م.د ونسبة إنجاز في حدود 66% مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2022.

وتفسر هذه الزيادة الصافية (980 م.د) أساسا بارتفاع مداخيل الهبات الخارجية بـ 892 م.د منها 688 م.د متأتية من الإتحاد الأوروبي.

وتتأتى المداخيل غير الجبائية إلى موفى سبتمبر 2022 خاصة من عائدات المساهمات لحد 509 م.د (منها 361 م.د متأتية من مرابيح البنك المركزي) ومن مداخيل أتاوة عبور الغاز الجزائري لحد 335 م.د ومداخيل المصادرة في حدود 45 م.د.

ويُلخص الجدول الموالي جملة المداخيل غير الجبائية والهبات:

(1) نسب التطور في خانة ق.م وقع احتسابها مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021.

جدول عدد 2 : المداخل غير الجبائية والهبات

2022			2021		2020	بحساب م.د
نسبة الإنجاز / ق.م	موفى سبتمبر	ق.م	كامل السنة	موفى سبتمبر		
58.3%	509	873	807	638	933	عائدات المساهمات
50.8%	335	659	582	103	332	مداخل عبور الغاز
0.0%	0	628	593	0	280	مداخل تسويق المحروقات
15.0%	45	300	50	50	50	مداخل المصادرة
82.7%	502	607	1066	512	973	مداخل أخرى
<b>45.3%</b>	<b>1391</b>	<b>3067</b>	<b>3098</b>	<b>1303</b>	<b>2568</b>	<b>جملة المداخل غير الجبائية</b>
<b>203.5%</b>	<b>936</b>	<b>460</b>	<b>44</b>	<b>44</b>	<b>779</b>	<b>الهبات</b>
<b>66.0%</b>	<b>2327</b>	<b>3527</b>	<b>3143</b>	<b>1347</b>	<b>3347</b>	<b>جملة المداخل غير الجبائية والهبات</b>

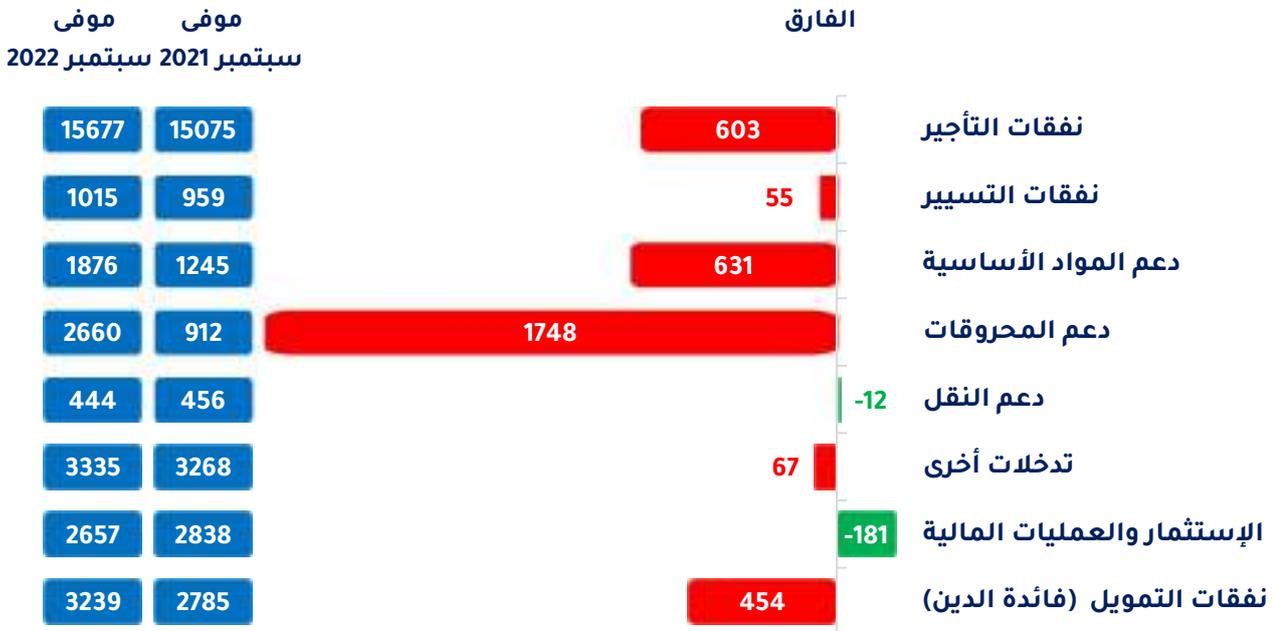
## 2. نفقات ميزانية الدولة

بلغت نفقات الميزانية إلى موفى سبتمبر 2022 ما قدره 30903 م.د مسجلة بذلك زيادة بنسبة 12.2% أو 3365 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، و تهم هذه الزيادة البنود التالية:

- أ. نفقات التأجير ب 603 م.د لتبلغ مستوى 15677 م.د في موفى سبتمبر 2022 مقابل 15075 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية وذلك نتيجة الانعكاس المالي للإنتدابات الجديدة والترقيات والمنح المسندة لبعض القطاعات.
- ب. نفقات التسيير ب 55 م.د لتبلغ مستوى 1015 م.د في موفى سبتمبر 2022 مقابل 959 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.
- ت. نفقات التدخلات دون الدعم ب 67 م.د لتبلغ مستوى 3335 م.د في موفى سبتمبر 2022 مقابل 3268 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية
- ث. زيادة صافية في نفقات الدعم ب 2368 م.د لتبلغ مستوى 4981 م.د في موفى سبتمبر 2022 مقابل 2613 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، تهم هذه الزيادة نفقات دعم المحروقات ب 1748 م.د ونفقات دعم المواد الأساسية ب 631 م.د مقابل تراجع نفقات دعم النقل ب 12 م.د.
- ج. نفقات التمويل (فائدة الدين) ب 454 م.د لتبلغ مستوى 3239 م.د في موفى سبتمبر 2022 مقابل 2785 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

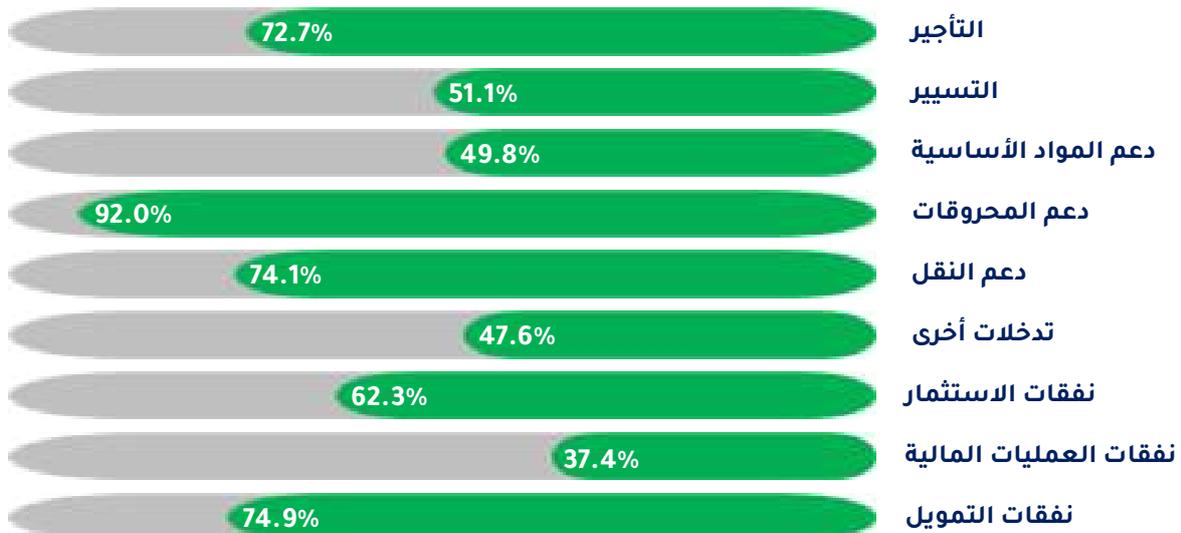
ج. تراجع نفقات الاستثمار والعمليات المالية بـ 181 م.د لتبلغ مستوى 2657 م.د في موفى سبتمبر 2022 مقابل 2838 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية. ويبين الرسم البياني الموالي توزيع هذه الزيادة (3365 م.د) حسب طبيعة النفقات:

رسم بياني عدد 3: تطور النفقات إلى موفى سبتمبر 2022



وبلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى سبتمبر 2022 مقارنة بقانون المالية الأصلي مستوى 65.5% تتوزع حسب طبيعة النفقات كما يلي:

رسم بياني عدد 4: نسبة الإنجاز إلى موفى سبتمبر 2022



### 3. عجز الميزانية والتمويل

بلغ عجز الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة مستوى 3631 م.د في موفى سبتمبر 2022 مقابل 4142 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وباعتبار الهبات والمصادرة يبلغ العجز مستوى 2650 م.د مقابل 4048 م.د مسجلة خلال نفس الفترة من السنة الفارطة.

وبلغ تسديد أصل الدين مستوى 7505 م.د في موفى سبتمبر 2022 مقابل 7917 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك نسبة انجاز في حدود 74.8% مقارنة بقانون المالية لسنة 2022، ويتوزع بين داخلي لحد 4545 م.د و خارجي لحد 2960 م.د.

وفيما يخص قروض وتسبقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 237 م.د في موفى سبتمبر 2022 مقابل 1261 م.د في موفى سبتمبر 2021.

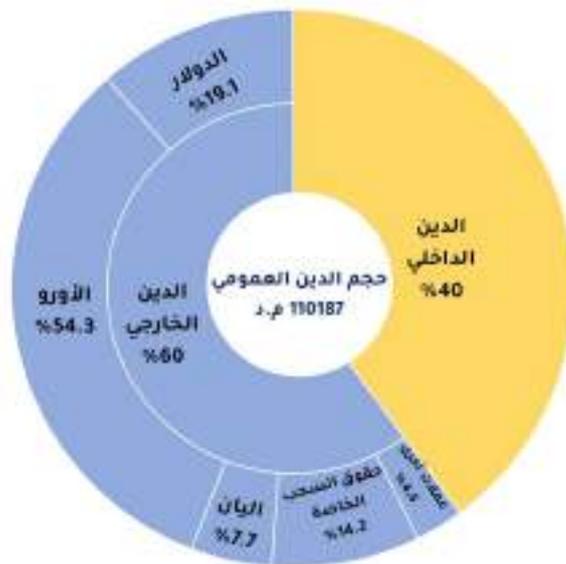
وقد نتج عن ذلك حاجيات تمويل جمالية في حدود 10392 م.د خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 مقابل 13225 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي تراجع بـ 2833 م.د.

### 4. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى سبتمبر 2022 ما قدره 110187 م.د يتوزع بين حجم الدين الداخلي لحد 43928 م.د و الخارجي لحد 66259 م.د.

ويمثل الرسم البياني التالي هيكله حجم الدين العمومي:

رسم بياني عدد 5: هيكله حجم الدين العمومي



ويحوصل الجدول الموالي نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2022:

جدول عدد 3: توازن ميزانية الدولة

2022				2021		2020	بحساب م.د	
(1)-(2)	نسبة الإنجاز/ق.م	موفى سبتمبر (2)	ق.م	كامل السنة	موفى سبتمبر (1)			
<b>1930</b>	<b>67.5%</b>	<b>38645</b>	<b>57291</b>	<b>55032</b>	<b>36716</b>	<b>48838</b>	<b>جملة موارد الدولة</b>	
4763	73.2%	28253	38618	33547	23490	30494	مداخل الميزانية	1
-2833	55.7%	10392	18673	21485	13225	18343	موارد الخزينة	2
<b>1930</b>	<b>67.5%</b>	<b>38645</b>	<b>57291</b>	<b>55032</b>	<b>36716</b>	<b>48838</b>	<b>جملة تكاليف الدولة</b>	
3365	65.5%	30903	47166	43441	27538	40894	نفقات الميزانية	1
-1435	76.5%	7742	10125	11591	9177	7943	تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	2
<b>4763</b>	<b>73.2%</b>	<b>28253</b>	<b>38618</b>	<b>33547</b>	<b>23490</b>	<b>30494</b>	<b>مداخل الميزانية</b>	<b>-I</b>
3783	73.9%	25926	35091	30405	22143	27147	المداخل الجبائية	1
88	45.3%	1391	3067	3098	1303	2568	المداخل غير الجبائية	2
892	203.5%	936	460	44	44	779	الهبات	3
<b>3365</b>	<b>65.5%</b>	<b>30903</b>	<b>47166</b>	<b>43441</b>	<b>27538</b>	<b>40894</b>	<b>نفقات الميزانية</b>	<b>-II</b>
603	72.7%	15677	21573	20182	15075	19203	نفقات التأجير	1
55	51.1%	1015	1987	2157	959	2357	نفقات التسيير	2
2434	58.3%	8316	14267	12592	5882	11223	نفقات التدخلات	3
2368	68.6%	4981	7262	6031	2613	4486	نفقات الدعم	1-3
631	49.8%	1876	3771	2200	1245	2416	(المواد الأساسية)	
1748	92.0%	2660	2891	3327	912	1470	(المحروقات)	
-12	74.1%	444	600	504	456	600	(النقل)	
67	47.6%	3335	7005	6561	3268	6737	تدخلات أخرى	2-3
-106	62.3%	2608	4183	4506	2713	4186	نفقات الاستثمار	4
-76	37.4%	49	131	303	125	189	نفقات العمليات المالية	5
454	74.9%	3239	4326	3701	2785	3736	نفقات التمويل	6
			698				النفقات الطارئة و غير الموزعة	7
<b>965</b>		<b>-392</b>	<b>-4982</b>	<b>-6287</b>	<b>-1357</b>	<b>-7493</b>	<b>النتيجة الأولية دون الهبات والمصادر</b>	<b>1</b>
			-3.6%	-4.8%		-6.3%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
<b>511</b>		<b>-3631</b>	<b>-9308</b>	<b>-9988</b>	<b>-4142</b>	<b>-11229</b>	<b>العجز دون الهبات و المصادر</b>	<b>2</b>
			-6.7%	-7.7%		-9.4%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
<b>1398</b>		<b>-2650</b>	<b>-8548</b>	<b>-9894</b>	<b>-4048</b>	<b>-10400</b>	<b>العجز باعتبار الهبات و المصادر</b>	<b>3</b>
			-6.2%	-7.6%		-8.7%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	

## تحيين ميزانية الدولة لسنة 2022

### 1. تحيين فرضيات التوازن

باعتبار النتائج المسجلة إلى موفى سنة 2021 ومستجدات التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 وأخذا بعين الاعتبار تطورات الظرف الاقتصادي الوطني والعالمي والضغوطات والمستجدات، تم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2022 على أساس الفرضيات التالية:

- تحيين نسبة النمو بالأسعار القارة بـ 2.2% مقابل 2.6% مقدرة أوليا لسنة 2022.
- تحيين معدل سعر برميل النفط في حدود 100.5 دولار للبرميل لكامل السنة عوضا عن 75 دولار للبرميل مقدرة أوليا،
- إقرار زيادة عامّة في الأجور لكافة أعوان الوظيفة العموميّة بداية من أكتوبر 2022 وتفعيل اتفاق 6 فيفري مع الترفيع في الأجر الأدنى المضمون بداية من أكتوبر 2022
- تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات بالسّوق الداخليّة بنسبة 3% لبقية سنة 2022، مع الإشارة إلى أنه وقع تعديل الأسعار في 4 مناسبات خلال الفترة المنقضية من سنة 2022.
- تعبئة 200 م.د بعنوان مداخيل المصادرة والتخصيص عوضا عن 300 م.د مبرمجة أوليا.

### 2. مداخيل ميزانية الدولة

من المنتظر أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2022 ما قدره 41130 م.د أي تطورا بـ 6.5% أو 2512 م.د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية الأصلي و بـ 22.6% أو 7583 م.د بالمقارنة مع نتائج 2021.

ويبين الرسم البياني الموالي توزيع الزيادة في مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2022:

رسم بياني عدد 6 : تحيين موارد ميزانية الدولة لسنة 2022



وتتأتى هذه المدخيل الإضافية لميزانية الدولة بالمقارنة مع التقديرات الأولية (2512 م.د) من:

### أ. على مستوى المدخيل الجبائية

من المنتظر أن تبلغ المدخيل الجبائية ما قدره 36040 م.د أي زيادة بـ 949 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 5635 م.د أو 18.5% مقارنة بالنتائج المسجلة لسنة 2021.

ويهمّ التحسّن في الاستخلاصات الجبائية بالأساس:

- **الأداءات المباشرة:** من المنتظر أن تسجل زيادة صافية بـ 431 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وزيادة بـ 2321 م.د أو 18.3% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2021. وتتوزع هذه الزيادة (431 م.د) حسب الأداءات والضرائب كالتالي:

- ❖ **الضريبة على الدخل:** من المتوقع أن يسجل مردود الضريبة على الدخل نقصا بـ 125 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 849 م.د أو 9.0% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2021.

❖ **الضريبة على الشركات البترولية:** من المنتظر أن يسجل مردود الضريبة على الشركات البترولية زيادة بـ 544 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وبحوالي 867 م.د مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2021 وذلك بالعلاقة مع مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" إلى 100.5 دولار للبرميل مقابل 75 دولار مقدرة أوليا و70.7 دولار للبرميل مسجلة سنة 2021.

❖ **الضريبة على الشركات غير البترولية:** من المتوقع أن يسجل مردود الضريبة على الشركات غير البترولية زيادة تقدر بـ 12 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 604 م.د أو 25.2% مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2021.

• **الأداءات غير المباشرة:** من المنتظر أن تسجل زيادة صافية بـ 518 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 3315 م.د أو 18.7% بالمقارنة مع نتائج سنة 2021.

وحسب الأنظمة، من المنتظر أن تسجل الأداءات غير المباشرة بالنظام الداخلي زيادة بـ 154 م.د مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1661 م.د بالمقارنة مع نتائج سنة 2021، وستسجل هذه الاستخلاصات بالنظام الديواني زيادة بـ 364 م.د مقارنة مع قانون المالية الأصلي وزيادة بـ 1654 م.د مقارنة مع نتائج سنة 2021.

وتتوزع الأداءات غير المباشرة كما يلي:

❖ **المعالييم الديوانية:** حافظت على نفس المبلغ المرسم في قانون المالية الأصلي أي 1856 م.د.

❖ **الأداء على القيمة المضافة:** يقدر مردود الأداء على القيمة المضافة المحين لسنة 2022 بـ 10026 م.د أي زيادة بـ 50 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي و 1261 م.د أو 14.4% مقارنة بنتائج سنة 2021 بالعلاقة خاصة مع تحسن مردود الاستخلاص من ناحية ومردود العفو الجبائي من ناحية أخرى.

❖ **معلوم الاستهلاك:** يقدر معلوم الاستهلاك المحين لسنة 2022 بـ 3630 م.د أي نقص بـ 300 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 427 م.د أو 13.3% مقارنة بنتائج سنة 2021 ويعزى ذلك أساسا إلى النقص الحاصل في مردود إجراء الترفيع في أسعار التبغ.

❖ **الأداءات والمعالييم الأخرى:** يقدر مردود الأداءات والمعالييم الأخرى المحين لسنة 2022 بـ 5527 م.د أي زيادة بـ 769 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 1191 م.د أو 27.5% مقارنة بنتائج سنة 2021 وذلك بالعلاقة أساسا مع تحسن مردود الاستخلاص.

وتفضي هذه التقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 24.9%، وتراجع هذه النسبة إلى مستوى 23.8% دون اعتبار الجباية البترولية.

ويحصل الرسم البياني التالي هيكله المداخل الجبائية المحينة لسنة 2022.

رسم بياني عدد 7: هيكله المداخل الجبائية المحينة لسنة 2022



### ب. على مستوى المداخل غير الجبائية

تقدر المداخل غير الجبائية المحينة لسنة 2022 بحوالي 3975 م.د مقابل 3067 م.د مقدرة أوليا أي زيادة صافية بـ 908 م.د أو 29.6% وزيادة بـ 877 م.د أو 28.3% مقارنة بنتائج سنة 2021.

وتم تحيين الموارد غير الجبائية على أساس:

- تعبئة 1527 م.د بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري مقابل 659 م.د مقدرة أوليا بالعلاقة مع ارتفاع سعر برمبل النفط وارتفاع كميات الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي (23.3 مليار متر مكعب متوقعة لسنة 2022 مقابل 19.4 مليار متر مكعب مقدرة أوليا).

- تحصيل 922 م.د بعنوان مداخيل النفط مقابل 628 م.د مقدرة أوليا نتيجة مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" إلى 100.5 دولار للبرميل مقابل 75 دولار مقدرة أوليا.
  - تعبئة موارد بعنوان التخصيص والمصادرة في حدود 200 م.د مقابل 300 م.د مقدرة أوليا وتهم بالأساس التفويت في بعض الشركات المصادرة ومنها شركة الأدوية (45 م.د).
  - تراجع عائدات المساهمات الراجعة للدولة بـ 338 م.د لتبلغ 535 م.د مقابل 873 م.د مقدرة أوليا.
- ويبين الجدول الموالي تقديرات عائدات المساهمات المحينة لسنة 2022 حسب أهم المؤسسات:

**جدول عدد 4: عائدات المساهمات**

2022		2021	2020	بحساب م.د
ق.م.ت	ق.م			
361	600	568	704	البنك المركزي التونسي
	213		147	المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية
		80		صندوق الودائع والأمانات
10	10		10	ديوان الطيران المدني و المطارات
16	20	75	20	ديوان البحرية التجارية والموانئ
60				صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية
19		13		البنك الوطني الفلاحي
15	10	10		بنك الإسكان
25	15	45	43	شركة البحيرة للتطوير و الاستثمار
10				الديوان الوطني للحماية المدنية
19	5	16	9	مؤسسات أخرى
<b>535</b>	<b>873</b>	<b>807</b>	<b>933</b>	<b>المجموع</b>

- مداخيل غير جبائية أخرى بقيمة 791 م.د مقابل 607 م.د مقدرة أوليا.

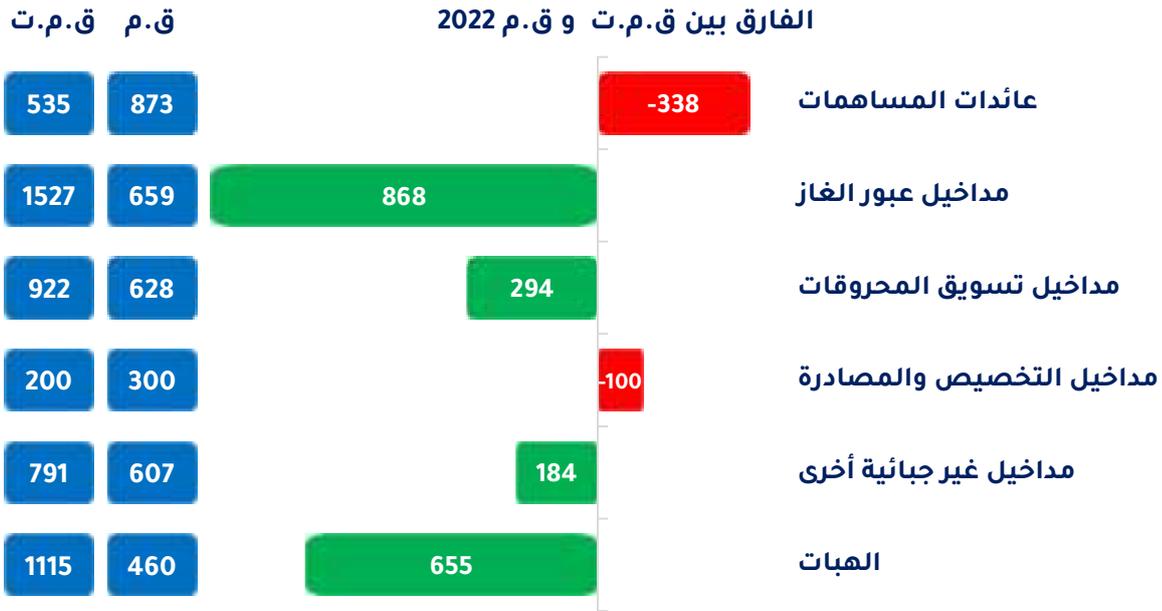
**ت. على مستوى الهبات الخارجية**

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2022 تعبئة هبات خارجية محينة في حدود 1115 م.د مقابل 460 م.د مقدرة أوليا و 44.3 م.د مسجلة خلال سنة 2021. وتتأتى هذه الهبات أساسا من برامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة منها:

- برنامج دعم الحوكمة الاقتصادية: 432 م.د.

- برنامج لدعم الإجراءات الرامية للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد ودعم النشاط الاقتصادي: 128 م.د.
  - برنامج دعم الإدماج الاجتماعي: 64 م.د.
  - برنامج دعم التنمية الريفية: 48 م.د.
  - برنامج التحول الطاقوي: 44 م.د.
  - برنامج دعم التعليم والبحث والإبتكار: 24 م.د.
  - برنامج دعم التنافسية ودعم الصادرات: 19 م.د.
- ويبين الرسم البياني الموالي تطور المداخيل غير الجبائية والهبات المحينة لسنة 2022 ومقارنتها بتقديرات قانون المالية الأصلي.

#### رسم بياني عدد 8: المداخيل غير الجبائية والهبات المحينة لسنة 2022



### 3. نفقات ميزانية الدولة

على ضوء النتائج المسجلة إلى نهاية سنة 2021 وموفى سبتمبر من سنة 2022 وبالنظر إلى تزامن توقيت إعداد مشروع الميزانية التعديلية لسنة 2022 مع أحداث وظروف استثنائية يعكسها المشهد الاقتصادي العالمي المتقلب الذي تتشابك تحدياته بين تداعيات جائحة كورونا والقدرة على التعافي منها وبين موجة تضخم غير مسبوقه تزايدت حدتها وتبعاتها السلبية جراء الأزمة الروسية-الأوكرانية، تم تحيين حجم النفقات لكامل

سنة 2022 بما قدره 50914 م.د، أي زيادة صافية بـ 3748 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وتتوزع حسب البنود التالية:

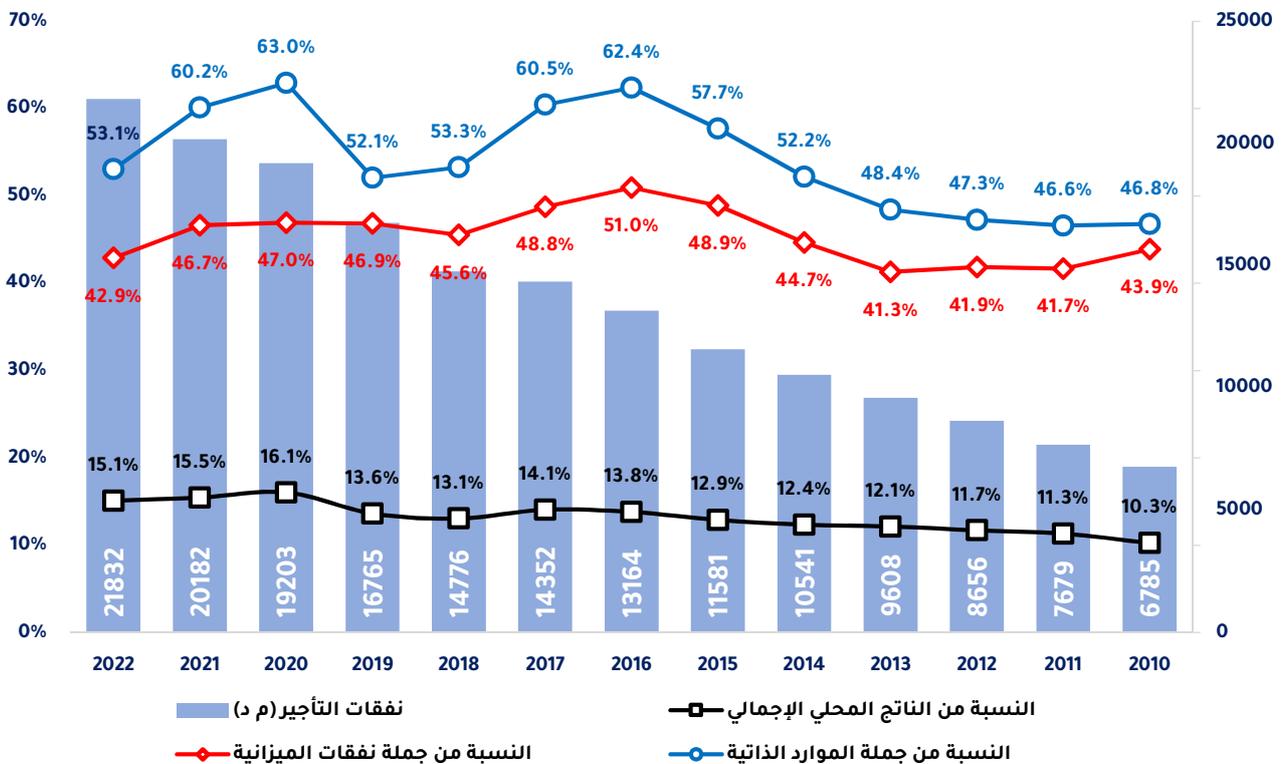
### أ. نفقات التأجير

من المنتظر أن تبلغ كتلة الأجور لكامل سنة 2022 مستوى 21832 م.د بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية بداية من أكتوبر 2022 والذي تبلغ كلفته 195 م.د. ويشار إلى أن جزءا من هذه النفقات يقدر بـ 279 م.د سيقع إدراجه بقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة. وبذلك سيبلغ حجم النفقات المرسمة بقسم نفقات التأجير ما قيمته 21553 م.د مقابل 21573 م.د مقدرة أوليا.

وتجدر الإشارة أن نفقات التأجير أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة حيث أخذت نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الإجمالي منحنى تصاعديا منذ سنة 2010 لتسجل نسبة 16.1% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 ونسبة 15.1% منتظرة لسنة 2022 مقابل 15.5% مسجلة في 2021.

ويبين الرسم البياني التالي تطور نفقات التأجير منذ سنة 2010:

رسم بياني عدد 9: تطور نفقات التأجير



## ب. نفقات التسيير

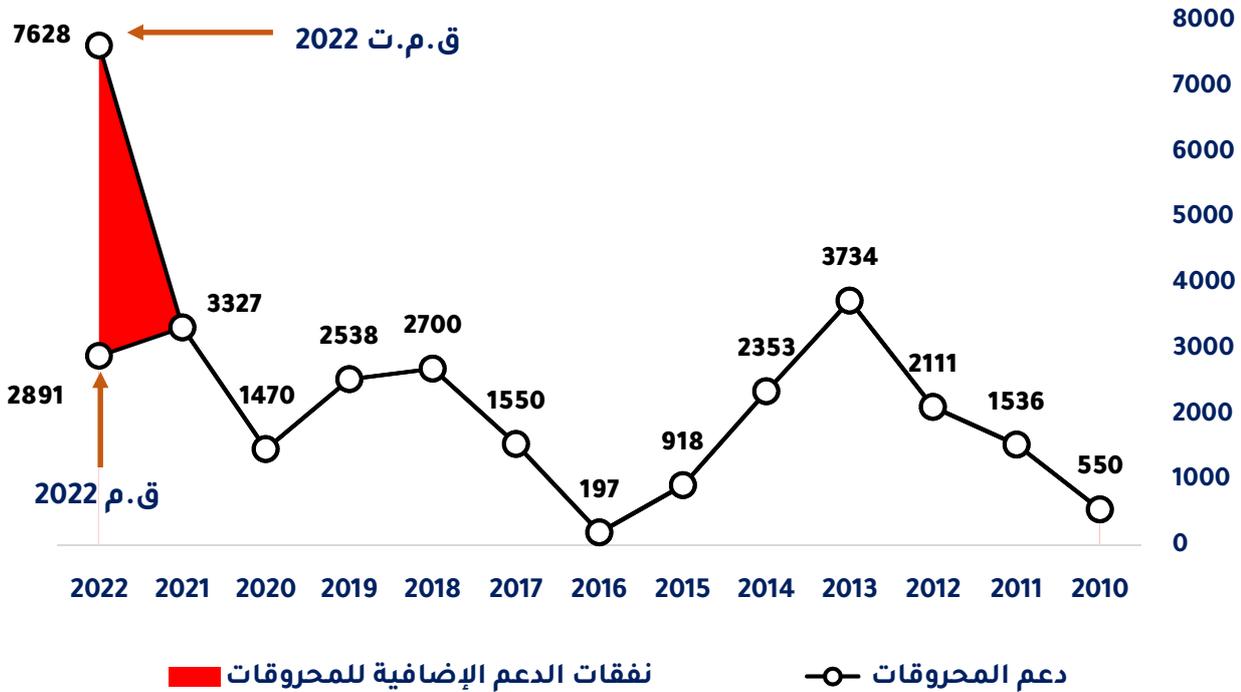
من المنتظر أن تسجل نفقات التسيير المحينة لسنة 2022 اقتصادا بـ 147 م.د مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية الأصلي لتبلغ 1840 م.د وذلك بعد تعديل بعض بنود النفقات لبعض الوزارات.

## ت. نفقات الدعم

تم الترفيع في نفقات دعم المحروقات بـ 4737 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي لتبلغ 7628 م.د مقابل 2891 م.د مقدرة أوليا.

ويمثل الرسم البياني التالي تطور دعم المحروقات منذ سنة 2010:

رسم بياني عدد 10: تطور نفقات دعم المحروقات

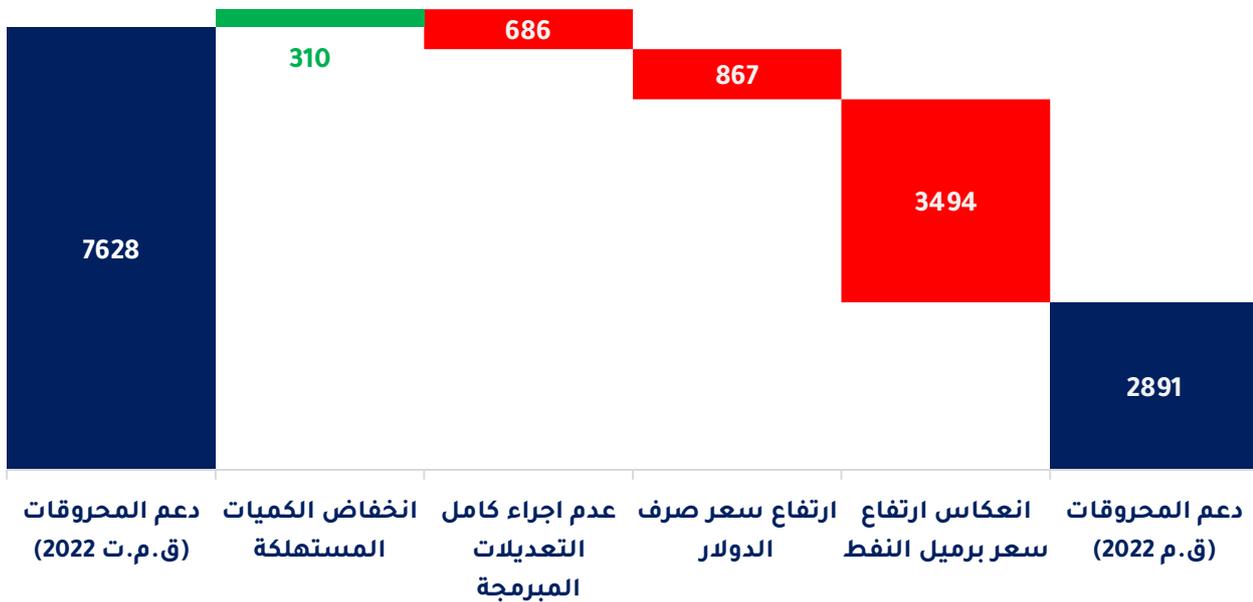


وقد تم تحيين نفقات دعم المحروقات وفقا للعوامل التالية:

- مراجعة فرضية سعر برميل النفط باعتماد 100.5 دولار للبرميل مقابل 75 دولار مقدرة أوليا بالنظر إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار.

- عدم تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات بالسوق الداخلية شهريا وبصفة آلية خلال الفترة المنقضية من سنة 2022 والاقتصار على تعديل الأسعار في أربع مناسبات فقط (فيفري، مارس، أبريل وسبتمبر)
  - انخفاض الكميات المستهلكة.
- ويبين الرسم البياني الموالي الانعكاس الصافي للعوامل المساهمة في الترفيع في دعم المحروقات:

رسم بياني عدد 11: العوامل المساهمة في الترفيع في دعم المحروقات



ويتم احتساب منحة دعم المحروقات وفقا للمعطيات التالية:

جدول عدد 5: منحة دعم المحروقات

الفارق (ق.م.ت/ق.م.)	ق.م.ت 2022	ق.م 2022	بحساب م.د
25.5	100.5	75	سعر برميل النفط
4104	9241	5137	1 حاجيات التمويل
-	600	600	2 تمويل قرض أرامكو
53	53	-	3 توظيف فائض منحة الدعم المتبقية لسنة 2020 للشركة التونسية لصناعات التكرير
686-	960	1646	4 مردود تعديل أسعار
<b>4737</b>	<b>7628</b>	<b>2891</b>	<b>منحة الدعم</b>

ويشار أنّ كلّ زيادة (أو انخفاض) بدولار واحد في سعر برميل النفط تترتب عنها كلفة إضافية (أو اقتصاد) على مستوى نفقات الدعم بـ 137 م.د.

وأنّ كلّ زيادة (أو انخفاض) بـ 10 مليمات في معدل سعر صرف الدولار بالنسبة لمنظومة الدعم تترتب عنها كلفة إضافية (أو اقتصاد) على مستوى نفقات الدعم بـ 51 م.د.

وفيما يتعلق بدعم المواد الأساسية، وبالرغم من التأثير الكبير للأزمة الروسية-الأوكرانية على أسعار المواد الغذائية الأساسية وخاصة القمح حيث شهدت الأسعار العالمية مستويات مرتفعة غير مسبوقة، إلا أن تراجع الأسعار في الأشهر الأخيرة بالإضافة إلى حسن التعامل مع الأزمة خاصة من خلال العمل على تكثيف المراقبة لتأمين التوريد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع للحد من ظاهرة التهريب والاحتكار والمضاربة غير المشروعة وذلك تطبيقاً للمرسوم عدد 14 لسنة 2022 والمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة، مكن من التحكم في حاجيات دعم المواد الأساسية والمحافظة عليها في المستوى المقدر بقانون المالية الأصلي 3771 م.د.

وتبعاً لذلك ينتظر أن ترتفع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021 لتبلغ نسبة 8.3% (النسبة الأعلى منذ سنة 2004) مقابل 4.6% كما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني عدد 12: تطور نفقات الدعم منذ سنة 2010



### ث. التدخلات دون الدعم

من المنتظر أن تبلغ نفقات التدخلات دون الدعم لكامل سنة 2022 ما قدره 6708 م.د مقابل 7005 م.د مقدرة أوليا أي نقصا بـ 297 م.د.

### ج. نفقات الاستثمار والعمليات المالية

من المنتظر أن تبلغ نفقات الاستثمار والعمليات المالية لكامل سنة 2022 ما قدره 3698 م.د مقابل 4314 م.د مقدرة أوليا أي نقصا بـ 616 م.د تهم نفقات الإستثمار، وذلك بالعلاقة مع تقدم تنفيذ المشاريع المبرمجة بقانون المالية الأصلي و نسبة استهلاك الإعتمادات المخصصة لها.

### ح. نفقات التمويل

تقدر نفقات التمويل المنتظرة لسنة 2022 بـ 4553 م.د مقابل 4326 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي أي زيادة بـ 227 م.د. وتتوزع هذه النفقات بين فائدة الدين الداخلي في حدود 2777 م.د مقابل 2712 م.د مقدرة أوليا، وفائدة الدين الخارجي في حدود 1776 م.د مقابل 1614 م.د مقدرة أوليا.

وتفسر هذه الزيادة في نفقات التمويل خاصة بالعوامل التالية:

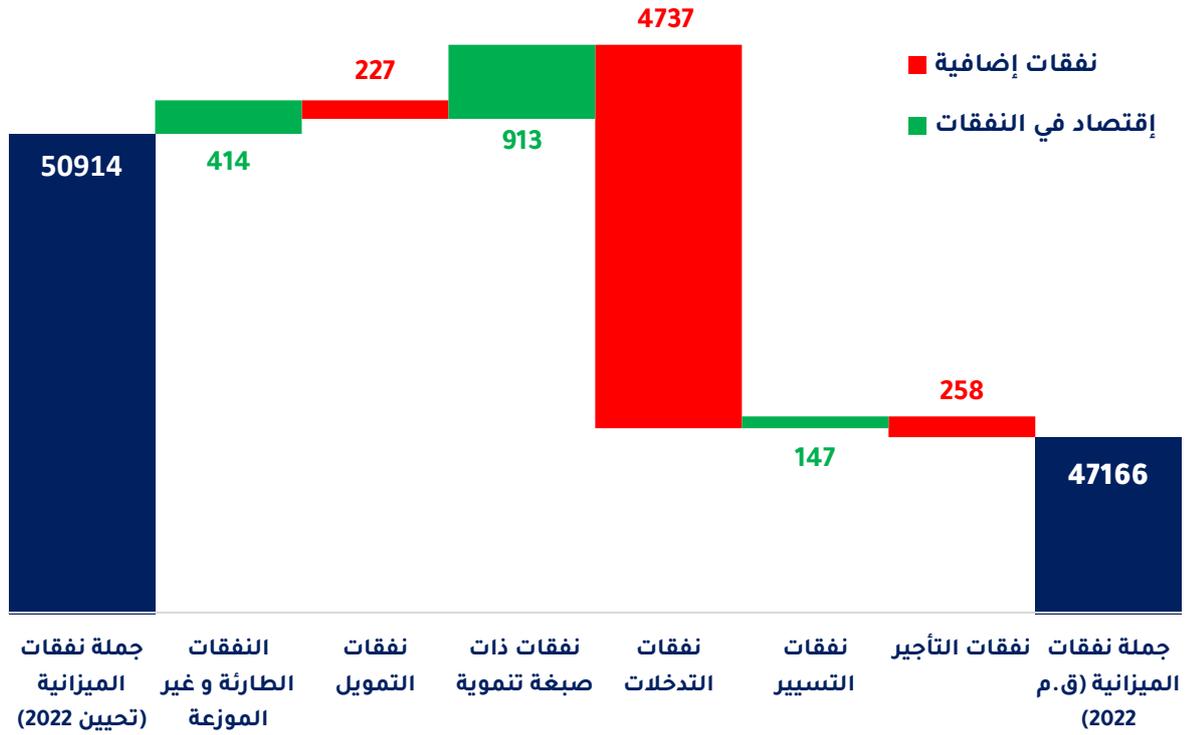
- ارتفاع نسب الفائدة المتغيرة (ليبور) بأسواق الإئتمان العالمية أدى إلى زيادة فوائد الدين الخارجي،
- إضافة الفوائد الثلاثية لقرض البنك الإفريقي للصادرات والواردات "أفركسيم بنك"،
- زيادة في الفوائد مسبقة الدفع نتيجة الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة 13 و26 و52 أسبوع لسنة 2022.
- ارتفاع كلفة الايداعات بالخزينة العامة بعنوان موارد الادخار الوطني (زيادة فوائد الدين الداخلي)

### خ. النفقات الطارئة وغير الموزعة

تقدر النفقات الطارئة وغير الموزعة المحينة لسنة 2022 بـ 563 م.د مقابل 698 م.د مقدرة أوليا وذلك باعتبار مبلغ يقدر بـ 279 م.د سيتم إسناده لقسم نفقات التأجير حين صدور النصوص التطبيقية المتعلقة ببعض الإجراءات.

ويحوصل الرسم البياني التالي العوامل المساهمة في تحيين نفقات ميزانية الدولة لسنة 2022:

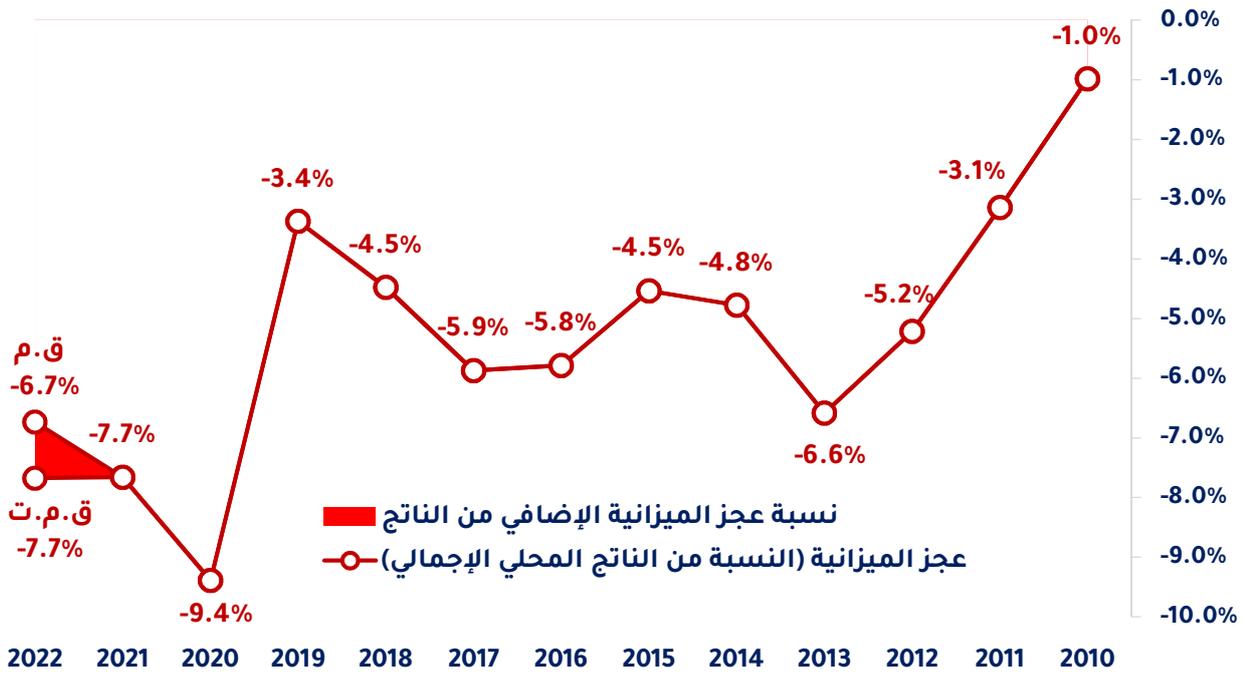
رسم بياني عدد 13 : العوامل المساهمة في الترفيع في النفقات



#### 4. عجز الميزانية

باعتبار كل هذه الضغوطات والمستجدات المذكورة سابقا، من المنتظر أن يبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2022 ما قدره 60820 م.د أي زيادة بـ 3529 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وبذلك يسجل عجز الميزانية المتوقع دون اعتبار الهبات والمصادرة تدهورا ليبلغ 11099 م.د أو 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي و 9784 م.د أو 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي باعتبار الهبات و المصادرة مقابل تباعا 9308 م.د أو 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي و 8548 م.د أو 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي.

رسم بياني عدد 14: تطور نسبة عجز ميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(2)</sup>



## 5. حاجيات وموارد التمويل

من المتوقع أن تبلغ حاجيات التمويل المحينة لسنة 2022 مستوى 19690 م.د مقابل 18673 م.د مقدرة أوليا أي حاجيات تمويل إضافية في حدود 1017 م.د تتوزع كما يلي:

### جدول عدد 6: حاجيات التمويل

2022			2021	2020	بحساب م.د
حاجيات تمويل إضافية	ق.م.ت	ق.م			
1236	9784	8548	9895	10400	تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة
-219	9806	10025	11097	7398	تسديد أصل الدين
0	100	100	494	545	قروض وتسبقات الخزينة الصافية
<b>1017</b>	<b>19690</b>	<b>18673</b>	<b>21486</b>	<b>18343</b>	<b>حاجيات التمويل</b>

ومن المنتظر أن يتم خلال الثلاثي الأخير من سنة 2022 تسديد 1312 م.د بعنوان أصل الدين الخارجي و 989 م.د بعنوان أصل الدين الداخلي (يهم خاصة رقاع الخزينة 52 أسبوع

<sup>(2)</sup> بداية من سنة 2019 تم احتساب عجز ميزانية الدولة طبقا للقانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

بمبلغ 55 م.د وقسط من التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي يقدر بـ 910 م.د في ديسمبر (2022).

وفيما يلي أهم التسديدات المنجزة إلى حدود موفى سبتمبر 2022:

- القسط الأخير للاكتتاب القطري: 250 مليون دولار (أفريل 2022)
  - قرض صندوق النقد الدولي: حوالي 127 مليون دولار (موزعة بين ماي وجوان وسبتمبر ونوفمبر وديسمبر 2022)
  - قرض العربية السعودية: 100 مليون دولار (موزعة بين جانفي وجويلية 2022)
  - قرض صندوق النقد العربي: حوالي 78 مليون دولار (موزعة بين أفريل وجوان وأكتوبر وديسمبر 2022)
  - قرض رقاعي بضمان ياباني: 25 مليار يان (ديسمبر 2022)
  - القرض الداخلي بالعملة: 300 مليون أورو (مارس 2022) و145 مليون أورو (ماي 2022) و 123 مليون أورو (جوان 2022)
  - "رقاع الخزينة 52 أسبوع" بمبلغ جملي 139.4 م.د.
  - رقاع الخزينة القابلة للتنظير: 808.2 م.د (فيفري 2022) و810.7 م.د (ماي 2022) و894.8 م.د (أوت 2022)
- ويشار إلى أنّ كل زيادة (أو نقص) بـ 10 مليمات في سعر صرف الدولار أو الأورو و 100 مليم لـ 1000 يان ياباني تترتب عنها زيادة (أو نقص) في خدمة الدين العمومي لسنة 2022 كما يلي:

**جدول عدد 7: تأثير الزيادة في العملات الأجنبية مقابل الدينار على خدمة الدين**

بحساب م.د	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
فائدة الدين العمومي	3.1	1.9	0.6
أصل الدين العمومي	9.6	6.1	3.1
خدمة الدين العمومي	12.7	8.0	3.7

وسيتم تغطية حاجيات التمويل بتعبئة موارد اقتراض بـ 21194 م.د تتأتى من إصدارات داخلية لحد 9278 م.د وسحوبات خارجية لحد 11916 م.د، كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول عدد 8: موارد الاقتراض

الفارق (1)-(2)	2022			2021	بحساب م.د	
	المتبقي	ق.م.ت (2)	موفى سبتمبر			ق.م (1)
1947	2210	9278	7068	7331	6768	<b>موارد الاقتراض الداخلي</b>
3270	1310	4070	2760	800	194	رقاع الخزينة 52 أسبوع
1776-	0	1874	1874	3650	3498	رقاع الخزينة القابلة للتنظير
1594	900	2994	2094	1400	1806	القروض الرقاعي الوطني
1141-	0	340	340	1481	1270	قروض داخلي بالعملة
736-	5529	11916	6387	12652	7456	<b>موارد الاقتراض الخارجي</b>
356	242	1400	1158	1044	1560	قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة
495	180	495	315			قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)
0	66	100	34	100	227	قروض خارجية موظفة معاد إقراضها
1171	5041	9921	4880	8750	5670	قروض دعم الميزانية
2758-	0			2758		السوق المالية العالمية
1211	7739	21194	13455	19983	14225	<b>موارد الاقتراض</b>

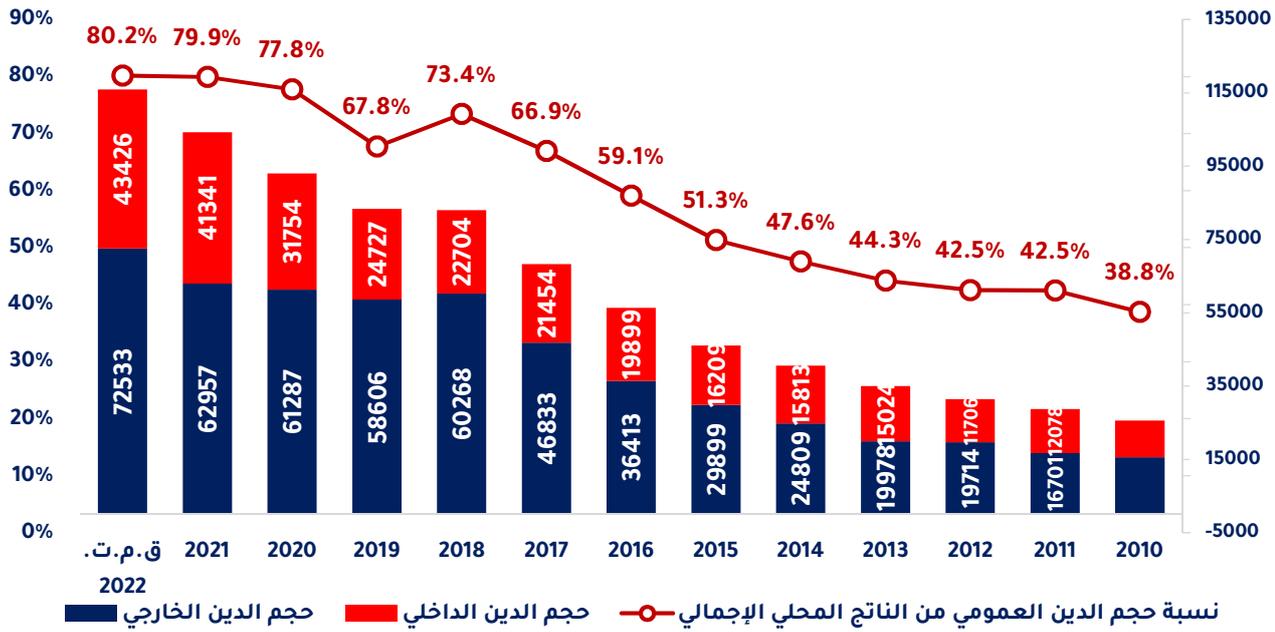
وتقدر موارد الاقتراض للثلاثي الأخير من سنة 2022 حوالي 7739 م.د ومن المنتظر اللجوء إلى مصادر اقتراض داخلية ممكنة لتعبئة مبلغ 2210 م د بالإضافة إلى مصادر اقتراض خارجية للثلاثية الأخيرة من سنة 2022 بحوالي 5529 م د منها 488 م د قروض خارجية موظفة و 5041 م د قروض خارجية لدعم الميزانية.

## 6. حجم الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى سنة 2022 إلى 115959 م.د مقابل 114142 م.د مقدرة أولياً و 104298 م.د في موفى 2021 أي بزيادة 11661 م.د منها 9734 م.د نتيجة تمويل عجز الميزانية والقروض الصافية للخزينة و 1635 م.د بالعلاقة مع تأثير أسعار الصرف.

ويمثل حجم الدين العمومي نسبة 80.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 82.6% مقدرة بقانون المالية الأصلي و 79.9% مسجلة سنة 2021.

رسم بياني عدد 15: تطور حجم الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي



وتتوزع هيكله حجم الدين العمومي المحين لسنة 2022 بين خارجي في حدود 62.6% وداخلي في حدود 37.4%.

جدول عدد 9: تطور حجم الدين العمومي وهيكلته

2022		2021	2020	بحساب م.د
ق.م.ت	ق م			
72533	72958	62957	61287	حجم الدين الخارجي المناب
%62.6	%63.9	%60.4	%65.9	
43426	41184	41341	31754	حجم الدين الداخلي المناب
%37.4	%36.1	%39.6	%34.1	
<b>115959</b>	<b>114142</b>	<b>104298</b>	<b>93040</b>	<b>حجم الدين العمومي</b> نسبة المديونية من الناتج المحلي الإجمالي
<b>%80.2</b>	<b>%82.6</b>	<b>%79.9</b>	<b>%77.8</b>	

وتتوزع هيكله حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات الرئيسية كما يلي:

جدول عدد 10: هيكله حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات الرئيسية

2022		2021	2020	د(%)
ق.م.ت	ق م			
51.5%	54.8%	55.6%	54.5%	الأورو
24.2%	17.5%	15.8%	20.0%	الدولار الأمريكي
6.3%	9.4%	9.1%	9.7%	اليان الياباني
13.9%	14.5%	15.1%	11.7%	حقوق السحب الخاصة
4.2%	3.9%	4.5%	4.2%	عملات أخرى

ويحوصل الجدولان المواليان التوازن المحين لميزانية الدولة لسنة 2022 وكيفية تمويله:

جدول عدد 11: توازن ميزانية الدولة للفترة 2022-2020

2022			2021	2020	بحساب م.د	
(1)-(2)	ق.م.ت (2)	ق.م. (1)				
<b>3529</b>	<b>60820</b>	<b>57291</b>	<b>55032</b>	<b>48838</b>	<b>جملة موارد الدولة</b>	
2512	41130	38618	33547	30494	1 مداخيل الميزانية	
1017	19690	18673	21485	18343	2 موارد الخزينة	
<b>3529</b>	<b>60820</b>	<b>57291</b>	<b>55032</b>	<b>48838</b>	<b>جملة تكاليف الدولة</b>	
3748	50914	47166	43441	40894	1 نفقات الميزانية	
-219	9906	10125	11591	7943	2 تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	
<b>2512</b>	<b>41130</b>	<b>38618</b>	<b>33547</b>	<b>30494</b>	<b>مداخيل الميزانية</b>	
949	36040	35091	30405	27147	1 المداخيل الجبائية	
908	3975	3067	3098	2568	2 المداخيل غير الجبائية	
655	1115	460	44	779	3 الهبات	
<b>3748</b>	<b>50914</b>	<b>47166</b>	<b>43441</b>	<b>40894</b>	<b>نفقات الميزانية</b>	
-21	21553	21573	20182	19203	1 نفقات التأجير	
-147	1840	1987	2157	2357	2 نفقات التسيير	
4440	18707	14267	12592	11223	3 نفقات التدخلات	
4737	11999	7262	6031	4486	1-3 نفقات الدعم	
0	3771	3771	2200	2416	( المواد الأساسية )	
4737	7628	2891	3327	1470	( المحروقات )	
0	600	600	504	600	( النقل )	
-297	6708	7005	6561	6737	2-3 تدخلات أخرى	
-616	3567	4183	4506	4186	4 نفقات الاستثمار	
0	131	131	303	189	5 نفقات العمليات المالية	
227	4553	4326	3701	3736	6 نفقات التمويل	
-135	563	698			7 النفقات الطارئة و غير الموزعة	
<b>-1564</b>	<b>-6546</b>	<b>-4982</b>	<b>-6287</b>	<b>-7493</b>	<b>1 النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات والمصادرة</b>	
	-4.5%	-3.6%	-4.8%	-6.3%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
<b>-1791</b>	<b>-11099</b>	<b>-9308</b>	<b>-9988</b>	<b>-11229</b>	<b>2 العجز دون اعتبار الهبات و المصادرة</b>	
	-7.7%	-6.7%	-7.7%	-9.4%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
<b>-1236</b>	<b>-9784</b>	<b>-8548</b>	<b>-9894</b>	<b>-10400</b>	<b>3 العجز باعتبار الهبات و المصادرة</b>	
	-6.8%	-6.2%	-7.6%	-8.7%	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	

جدول عدد 12: عمليات الخزينة للفترة 2020-2022

2022			2021	2020	بحساب م.د	
(1)-(2)	ق.م.ت (2)	ق.م (1)				
1017	19690	18673	21485	18343	موارد الخزينة	I-
1211	21194	19983	14225	15897	موارد الاقتراض	1
-736	11916	12652	7456	4771	موارد الاقتراض الخارجي	1-1
1947	9278	7331	6768	11126	موارد الاقتراض الداخلي	2-1
-194	-1504	-1310	7260	2447	موارد الخزينة الأخرى	2
0	150	150	218	159	استخلاص أصل القروض	1-2
-194	-1654	-1460	7042	2288	موارد خزينة مختلفة	2-2
1017	19690	18673	21485	18343	تكاليف الخزينة	II-
-219	9806	10025	11097	7398	تسديد أصل الدين	1
-201	4272	4473	6144	4290	أصل الدين الخارجي	1-1
-18	5534	5552	4952	3108	أصل الدين الداخلي	2-1
1236	9784	8548	9894	10400	تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة	2
0	100	100	494	545	قروض و تسبقات الخزينة	3